الرباط في 09 غشت 2026

بلاغ توضيحي

لشبكة عمداء كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكليات العلوم القانونية والسياسية وكليات الاقتصاد والتدبير

على إثر النقاش الذي أثير بشأن التكوين في إطار التوقيت الميسر، وما رافقه من بعض التأويلات والمغالطات حول طبيعته وأهدافه وكيفيات تنظيمه، وحرصا منها على تنوير الرأي العام وتوضيح مختلف الجوانب المرتبطة بهذا الموضوع، تؤكد الشبكة ما يلي:

يندرج التكوين في إطار التوقيت الميسر ضمن التحولات التي يعرفها التعليم العالي، واستجابة للحاجة المتزايدة إلى تطوير المعارف والكفاءات وترسيخ مبدأ التكوين مدى الحياة، بما يتيح للموظفين والأجراء، ولمختلف الفئات ذات الالتزامات المهنية، إمكانية استكمال مسارهم الجامعي وفق صيغ زمنية تتلاءم مع أوضاعهم المهنية.

وقد جاء القانون رقم 59.24 لتأطير هذه الإمكانية ضمن إطار تشريعي واضح، بعد استكمال مختلف المراحل والمساطر الدستورية والقانونية المقررة لاعتماد النصوص التشريعية ونشرها بالجريدة الرسمية ودخولها حيز التنفيذ. ومن ثم، يتعين قراءة مقتضياته وتنزيلها في ضوء الغايات التي توخاها المشرع، وفي مقدمتها تنظيم أنماط التكوين الجامعي بما يستجيب للتحولات المجتمعية والمهنية، مع الحفاظ على مبدأ مجانية التكوين الأساسي في مساره العادي.

وفي هذا الإطار، فإن التكوين في إطار التوقيت الميسر لا يشكل تراجعا عن مبدأ مجانية التعليم العالي العمومي، ولا يمس بحق الطلبة في متابعة تكوينهم في المسار العادي، وإنما يندرج ضمن تنظيم تشريعي يهدف إلى إتاحة نمط مرن ومنظم للتكوين لفائدة فئات ذات التزامات مهنية وزمنية خاصة، في إطار تكريس مفهوم التكوين مدى الحياة.

كما تؤكد الشبكة أن تناول هذا الموضوع لا ينبغي أن يختزل في مسألة الرسوم، أو أن يتم بمعزل عن واقع الجامعة العمومية وإمكاناتها البشرية والمادية والبيداغوجية. فالإنصاف يقتضي مراعاة اختلاف أوضاع الفئات المستفيدة من التعليم العالي، بما يضمن حق الموظفين والأجراء في التكوين مدى الحياة، ويحافظ في الوقت نفسه على حق الطلبة والخريجين الجدد في الولوج إلى التكوين الجامعي ومواصلة مسارهم الدراسي، دون إحداث ضغط غير متوازن على الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية.

وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة إلى سلك الدكتوراه، باعتباره أعلى مستويات التكوين الجامعي وتتويجا لمسار أكاديمي وبحثي، الأمر الذي يستوجب صون قيمته العلمية وضمان جودة التكوين والتأطير والبحث. فالطاقة الاستيعابية في هذا السلك لا ترتبط بعدد المقاعد فقط، وإنما ترتبط أساسا بقدرة الأساتذة وبنيات البحث على توفير التأطير العلمي والمواكبة المنتظمة للباحثين، بما يحفظ جودة البحث العلمي ومصداقية شهادة الدكتوراه.

وانطلاقا من ذلك، تؤكد الشبكة أن فلسفة التوقيت الميسر لا تقوم على إقصاء فئة أو تفضيل أخرى، وإنما تهدف إلى تنظيم الطلب المتزايد على التعليم العالي بما يحقق الإنصاف وتكافؤ الفرص، ويضمن التوازن بين حق الشباب في الولوج إلى التعليم العالي، وحق الموظفين والأجراء في التكوين مدى الحياة، ومتطلبات جودة التكوين والبحث العلمي.

وإذ تؤكد الشبكة مشروعية النقاش المسؤول حول هذه التجربة، فإنها تدعو إلى أن يستند إلى المعطيات القانونية والموضوعية الدقيقة، بعيدا عن التأويلات والأحكام المسبقة. كما تؤكد أن تقييم التجربة ينبغي أن يتم في ضوء نتائج تطبيقها العملي، بما يسمح برصد مكامن القوة وتحديد الجوانب التي قد تستدعي التطوير أو التقويم، بدل الحكم عليها مسبقا قبل إخضاعها للتجربة والتقييم الموضوعي.

وتجدد شبكة عمداء كليات الحقوق والاقتصاد تأكيدها أن الجامعة العمومية ستظل فضاء مفتوحا في خدمة مختلف فئات المجتمع، حريصة على تكريس الإنصاف وتكافؤ الفرص، وعلى التوفيق بين متطلبات الولوج إلى التعليم العالي، والتكوين مدى الحياة، وجودة التكوين والبحث العلمي، ومصداقية الشهادات الجامعية .

عن شبكة عمداء كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
وكليات العلوم القانونية والسياسية وكليات الاقتصاد والتدبير

المنسقة العامة: مارية بوجداين